المحاضرة الخامسة:

دورة الميزانية العامة

(مرحلتي الإعداد و الإعتماد)

تمر الميزانية العامة بعدة مراحل في أغلبية الدول، هذه المراحل تتمثل في كل من مرحلة الإعداد و لتحضير، مرحلة الإعتماد و المصادقة، مرحلة التنفيذ، وأخيرا مرحلة الرقابة. وسيتم تناول كل مرحلة من هذه المراحل بالتفصيل.

أولا: مرحلة تحضير و إعداد الميزانية

هذه المرحلة هي أولى المراحل و العمليات التي تحكم دورة الميزانية العامة، كما أنها تعد أدق المراحل، وهذه المكانة و الأهمية التي تحوز عليها هذه المرحلة راجعة لكون نتائج هذا الإعداد ومدى فعاليته، تؤثر في جميع مراحل الميزانية اللاحقة.

من خلال ما سبق فإن هذه المرحلة لها أثرها على الإقتصاد الوطني.

1- الجهة المختصة بتحضير الميزانية:

تلعب السلطة التنفيذية الدور الأساسي في هذه المرحلة، فهي ومن خلال توليها لإدارة وحدات القطاع العام، فهي وحدها تعلم ما تتطلبه هذه الإدارة من نفقات ضف الى ذلك فالسلطة التنفيذية أفضا من السلطة التشريعية في تحديد الحجات العامة و الأولويات الإجتماعية.

إن السلطة التنفيذية تتولى مهام تحضير الميزانية بينما السلطة التشريعية تختص بإعتماد الميزانية العامة، فالسلطة التنفيذية أقدر من السلطة التشريعية في تقدير أوجه النفقات العامة و الإيرادات العامة.

إن السلطة التنفيذية وهي في صدد الإعداد و التحضير للميزانية العامة فإنها تراعي في ذلك الظروف الإقتصادية الملائمة ، فالميزانية تمثل النشاط المالي للدولة لذلك وجب أن يسودها الإنسجام و التوافق.

2- خطوات التحضير للميزانية العامة:

نجد إختلاف كبير بين الدول في الطرق و الأساليب المتبعة لإعداد مشروع الميزانية العامة، حتى و إن كان على الأرجح الهدف الذي يجب أن تصل إليه السلطة المختصة بإعداد و تحضير الميزانية العامة هو أن تكون تقديراتها مطابقة للواقع بقدر الإمكان، لكي تتمكن من تنفيذ السياسة المالية المقررة للدولة دون حدوث أي إضطرابات متعلقة بزيادة النفقات و نقص الإيرادات عن ما هو متوقع.

وحتى لا تصبح الأرقام الواردة بالميزانية العامة للدولة، مجرد أرقام عشوائية، يتعين أن تكون الأرقام المقدرة لإيرادات ونفقات الدولة أقرب ما يكون الى الأرقام الفعلية، وأحد الوسائل الهامة لتحقيق الدقة و الموضوعية في أرقام الميزانية العامة للدولة، يتمثل في إختيار وسائل و أساليب فنية ملائمة للتقدير، مع الأخذ في الحسبان العوامل المختلفة التي تؤثر على حجم النفقات و الإيرادات الفعلية المتوقعة، ومن الناحية العملية، فإن الأساليب التي يمكن أن يستند إليها وزير

المالية في تقدير الإيرادات العامة سوف تختلف عن الأساليب المستخدمة في تقدير النفقات النفقات العامة.

أ- تحضر الوزارات كل على حدا، مشروع الميزانية خاص بدائرتها القطاعية، حيث يتم إعداد مشروع تقديري بكامل النفقات و الإعتمادت المتوقعة وذلك بالتنسيق مع وزارة المالية أي وفقا للتوجيهات و التعليمات التي تحددها وزارة المالية سلفا في المذكرة المنهجية التي تسلمها لكافة الوزارات.

ب- تتولى وزارة المالية تجميع كافة المشاريع الصادرة عن القطاعات الوزارية، ثم تقوم بترتيبها ومطابقتها مع التعليمات الرئاسية، بحيث تجعلها منسجمة معها ومواكبة للأهداف المسطرة في الخطة التنموية للبلاد.

ت- يتم إعداد مشروع الميزانية الذي يعكس عمل الحكومة لسنة مقبلة وبما ينسجم مع الإمكانيات المتاحة، ومن ثم عرضه على مجلس الوزراء لوضعه في صورته النهائية وتمهيدا لعرضه على البرلمان.

خلاصة لما سبق ، تجدر الإشارة الى أن تحضير مشروع الميزانية العامة للسنة المالية القادمة يتم خلال السنة المالية الحالية، ويتم التحضير وفق برنامج زمني يضعه وزير المالية

ويتبعه في ذلك بقية الوزراء، كل في قطاعه الوزاري، حيث يقوم كل قطاع بتقديم طلبات الإعتماد الى وزير المالية.

3- الإدارات التقنية المتدخلة في مجال الإعداد للميزانية:

أ- المديرية العامة للميزانية العامة: أهم جهاز مسؤول عن مشروع إعداد الميزانية.

ب- المديريات العامة للضرائب و الاملاك الوطنية و الجمارك: تتولى رصد الإيرادات العامة المتوقعة بالنظر الى الإجراءات الجبائية و الجمركية التي تقوم بها.

ت- المديرية المركزية للخزينة العمومية: تقوم الخزينة العمومية بوظائف كثيرة أهمها تسيير الأموال العامة.

ثانيا: إعتماد الميزانية العامة (المصادقة و التصويت)

في مشروع الميزانية العامة الذي تعده الحكومة في الجزائر ممثلة في وزارة المالية، لا يكون قابلا للتنفيذ إلا إذا وافق عليه البرلمان، وعليه فإنه و بإنتهاء مرحلة التحضير التي تكون على مستوى السلطة التنفيذية، فإن مشروع الميزانية يودع لدى السلطة التشريعية (البرلمان) من أجل الشروع في إجراءات الإعتماد.

1- الجهة المختصة بإعتماد الميزانية العامة:

في هذه المرحلة يظهر دور السلطة التشريعية، فهي المختصة بإعتماد و إيجاز الميزانية، و الإعتماد شرط أساي لا غنى عنه لوضع الميزانية موضع التنفيذ وذلك طبقا للقاعدة المشهورة " أسبقية الإعتماد على التنفيذ".

إن قاعدة أسبقية الإعتماد على التنفيذ تقتضي أن تقوم الحكومة بعد إعداد مشروع الميزانية العامة بعرضه على مكتب المجلس التشريعي بغرض إعتماده، حيث يودع قبل تاريخ 7 أكتوبركأقصى حد من السنة التي تسبق السنة المالية المعنية، حسب المادة 17 من القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية.

2- مراحل إعتماد الميزانية العامة:

أ- **المناقشة** : تتطلب عملية المناقشة دراسة مشروع الميزانية على مستوى لجنة المالية و الميزانية لدى المجلس الشعبي الوطني ثم الشروع في المناقشة العامة ثانيا. فبعد قيام الحكومة بإعداد مشروع الميزانية و عرضه على مكتب المجلس التشريعي بغرض إعتماده، يتولى رئيس المجلس الشعبي

الوطني بدوره إحالة المشروع الى اللجنة البرلمانية والتي تقوم بدراسة ومناقشة هذا المشروع مع ممثل الحكومة (وزير المالية) إذ تعمل على تنبيهه ببعض المخالفات القانونية وتنتهي أعمالها بوضع تقرير تمهيدي يتضمن ملاحظاتها و إقتراحاتها، وبعدها يتم عرض هذا التقرير التمهيدي على المجلس الشعبي لمناقشته في جلسة عامة تكون مناسبة لجميع النواب لطرح القضايا و المشاكل المتعلقة بالسياسة المالية، ومن ثمة التقد بإقتراح تعديلات مكتوبة أمام اللجنة المختصة ومناقشتها مع الوزير المعني شريطة التقيد بأحكام المادة 139 من الدستور.

ب- **المصادقة (التصويت)** : يصادق البرلمان بغرفتيه على مشروع الميزانية العامة خلال أجل 75 يوم من تاريخ عرض المشروع عليه، وكحد أقصى 31 ديسمبر من كل سنة.

لقد تكفل القانون العضوي المنظم للعلاقة بين الغرفتين وبينهما وبين الحكومة بتفصيل هذه المهلة الزمنية وتقسيمها بين الغرفتين، حيث جاء نص المادة 44 منه على أنه ***:" يصوت المجلس الشعبي الوطني على مشروع قانون المالية في مدة أقصاها 47 يوم إبتداءا من تاريخ إيداعه.***

- يصادق مجلس الأمة على النص المصوت خلال أجل أقصاه 20 يوما وفي حالة خلاف بين الغرفتين يتاح للجنة المتساوية الأعضاء أجل 8 أيام للبث في شأنه".

وفي حالة رفض التصويت أو عدم الوصول الى الأغلبية المطلوبة في التصويت، يحق لرئيس الجمهورية إصدار مشروع الميزانية بأمر(المادة 138 فقرة أخيرة من التعديل الدستوري والتي تقابلها المادة 120 من دستور 96).

بعد أن ينتهي المجلس الشعبي من مناقشة ودراسة المشروع، يصوت بالموافقة على هذا المشروع كاملا، ويصدر قانون يسمى قانون المالية، يحدد هذا القانون الرقم الإجمالي لكل من لإيرادات العامة

و النفقات العامة، ويرفق به جدولان يتضمن أحدهما تفصيل الإيرادات العامة، ويشتمل الآخر على تفصيل النفقات العامة.